مصادر النمو الاقتصادي على المدى الطويل:
الجزائر مقابل كوريا الجنوبية،1990–2018

أمين **حواس** *

نور الدين **وكال****

تاريخ الوصول: 2020/09/22/ **تاريخ القبول:** 2022/12/05/ **تاريخ القبول:** 2024/01/14

المؤلف المراسل: Noureddine.ouakkal@univ-tiaret.dz

ملخص

تهدف هذه الورقة البحث عن مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر وكوريا الجنوبية من منظور مقارن لتحديد المحركات الرئيسية لأدائهما الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018. لهذا الغرض، نستخدم إطار محاسبة النمو الموسع لتجزئة النمو الاقتصادي الإجمالي إلى مساهمة مختلف مدخلات الإنتاج (رأس المال والعمالة) والإنتاجية الكلية للعوامل، وهي أفضل طريقة لاكتشاف القنوات التي تؤثر من خلالها المحددات المباشرة المختلفة على النمو الاقتصادي. تظهر نتائج التقدير حفاظ كوريا على معدلات نمو عالية بفضل قدرتها على تحقيق معدلات عالية لتراكم رأس المال ونمو الإنتاجية بشكل مستدام، في حين كان أداء النمو في الجزائر ضعيفا ومخيبا للآمال مدفوعا أساسا بنمو العمالة مع مكاسب جد متواضعة من تراكم رأس المال وهبوط حاد للإنتاجية. إن تحليل المصادر المباشرة لأداء النمو الاقتصادي في الجزائر هو خطوة أولى نحو تحديد ما يجب القيام به لتعزيز النمو بشكل أكثر استدامة.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي؛ لحاق بالركب؛ محاسبة النمو؛ الجزائر؛ كوريا الجنوبية.

تصنيف جال: O11 ؛ O47؛ O57.

* مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر: amine.haouas@univ-tiaret.dz

** جامعة ابن خلدون تيارت–الجزائر: Noureddine.ouakkal@univ-tiaret.dz

SOURCES OF LONG-RUN ECONOMIC GROWTH: ALGERIA VERSUS SOUTH KOREA, 1990-2018

ABSTRACT

This paper examines the sources of economic growth in Algeria and South Korea from comparative perspective to identify the key drivers of their economic performance during the period of 1990-2018.For this purpose, we uses the augmented growth accounting framework to decompose the aggregate economic growth into the contribution of various inputs (capital and labor) and the total factor productivity (TFP).The estimate results show that Korea has maintained high growth rates thanks to its ability to sustain both the high rates of capital accumulation and productivity(TFP) growth. Compared to Korea, the growth performance of Algeria has been weak and disappointing for decades mainly due to labor growth with weak gain in capital accumulation and sharp losses in TFP. Analyzing the proximate sources of Algeria's economic growth performance is a first step towards determining what needs to be done to promote growth in a more sustainable manner.

KEY WORDS: Economic Growth; Catch Up; Growth Accounting; Algeria; South Korea.

Jel classification: O11; 047; 057.

LES SOURCES DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE À LONG TERME : L'ALGÉRIE CONTRE LA CORÉE DU SUD, 1990-2018

RÉSUMÉ

Cet article vise à étudier les sources de la croissance économique en Algérie et en Corée du Sud d'un point de vue comparatif dans le but de déterminer les principaux moteurs de leur performance économique au cours de la période 1990-2018. L'étude utilise le cadre de comptabilité augmentée de la croissance pour décomposer la croissance totale d'une économie en contribution de différents facteurs (capital et travail) et en productivité totale des facteurs (PTF) .Les résultats de l'estimation montrent que la Corée a maintenu des taux de croissance élevés grâce à sa capacité à soutenir les taux élevés d'accumulation du capital et de croissance de la productivité (PTF). Par rapport à la Corée, la performance de croissance de l'Algérie a été faible et décevante pendant des décennies, poussée essentiellement par la croissance de la main-d'œuvre avec un faible gain d'accumulation de capital et de fortes chutes de PTF.

MOTS CLÉS : Croissance économique ; Rattrapage, Comptabilité de la croissance, Algérie, Corée du sud.

Jel classification: O11; 047; 057.

مقدمة

في منتصف الستينيات، كانت كوريا الجنوبية (اختصارا كوريا) والجزائر تتشابهان في الكثير من الأمور: فكلا البلدين نالا الاستقلال عقب الحرب العالمية الثانية بعد حقبة استعمارية دامت لعقود من الزمن، وورثا هيكلا اقتصاديا "استعماريا مزدوجا" قائما على نمط إنتاج وتصدير مواد أولية قابلة للتداول، أما نصف عدد السكان البالغ سن العمل في البلدين فيُستخدم تقريبا في تنشيط قطاع الزراعة والصناعة بنفس الحصص تقريبا، إلى جانب تقارب مستويات التعليم (مقاسا بسنوات التمدرس) و الصحة (مقاسا بمتوسط العمر المتوقع) في كلا البلدين، إلا أن الجزائر كانت أغنى من كوريا الجنوبية بدلالة مستوى دخل الفرد حيث قُدر بـــ 9000 دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام 2018) عام 1970 أي أعلى 3 مرات من نظيره في كوريا. لكن ما بين 1970 إلى غاية 2018، اختلف مسار الجزائر بشكل كبير مقارنة بكوريا الجنوبية، حيث سجل دخل الفرد في الجزائر نموا متواضعا نسبيا بحوالي 1.1% سنويا عكس كوريا الجنوبية التي أصبحت أكثر الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم بمعدل نمو يقدر بـــ 5.2% سنويا. ونتيجة هذه الفجوة المستمرة في النمو بين البلدين تجاوز نصيب الفرد من GDP في كوريا عتبة 40000 دولار أمريكي عام 2018 (أكثر من 60% من دخل الفرد في الولايات المتحدة) على عكس الجزائر التي لا يتجاوز فيها دخل الفرد مستوى 15000 دولار أمريكي (أقل من 25 بالمئة من دخل الفرد في الولايات المتحدة).

شهدت كوريا الجنوبية والجزائر تجربة متباينة في أداء النمو الاقتصادي على مدار العقود القليلة الماضية. من ناحية، اعتبرت كوريا من أكثر الحالات المثيرة للإعجاب في مجال النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية، حيث شهد الاقتصاد الكوري منذ السبعينيات نموا اقتصاديا سريعا ومستداما أدى لرفع مستوى دخل الفرد الحقيقي، وبذلك تحولت كوريا من قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض إلى قائمة البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع في ظرف زمني قصير لا يتجاوز أربعة عقود. والملاحظ أنه في فترة ما بعد

الحرب العالمية الثانية لم يكن دخل الفرد في كوريا يختلف كثيرا عن مستوياته في بعض البلدان الافريقية الفقيرة، كما أما الحرب الكورية (ما بين 1950-1953) زادت من تدهور الوضع الاقتصادي بعد أربع سنوات من الدمار الشامل لدرجة أن العديد من المراقبين اعتبروا كوريا "حالة ميؤوس منها"، لكن رغم هذه الظروف العكسية ومنذ أوائل الستينيات حققت كوريا الجنوبية أداءً اقتصاديا أقل ما يقال عنه أنه "معجزة"(Fogel 2011 ;Oh and Jun 2016). من ناحية أخرى، شهدت الجزائر تجربة مختلفة تماما ومخيبة للآمال لبلد يمتلك إمكانيات وطاقات هائلة تؤهله لرقي إلى مصف البلدان الناشئة (على أقل تقدير): على مدار العقود الأربعة الماضية كان أداء النمو الجزائري ضعيفا ومتقلبا للغاية بل وأقل من بعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء ذات الأداء الاقتصادي الضعيف، ونتيجة لذلك تخلفت الجزائر للوراء بدلالة مستويات الدخل بالنسبة للعالم المتقدم، وانعكس هذا على التخلف بشكل سلبي على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .(Haouas et al. 2021)

السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو كيف يمكننا تفسير هذا التباين الشاسع في الأداء الاقتصادي لبلدين كانا متشابهين نسبيا؟ ولماذا حققت كوريا الجنوبية نموا اقتصاديا جد سريع مقارنة بالجزائر؟

تبحث هذه الورقة عن مصادر النمو الاقتصادي في كوريا والجزائر خلال الفترة 1990-2018 من منظور مقارن لتحديد المحركات الرئيسية لأدائهما الاقتصادي، وتحليل فجوة النمو بين كلا البلدين.

تتمثل إحدى الطرق المفيدة للوصول لنظرة واضحة حول كيفية عمل الاقتصاديات في تفكيك مكونات نموها الاقتصادي إلى مساهمة مدخلات الإنتاج (رأس المال والعمالة) وزيادة الإنتاجية الكلية للعوامل (اختصارا TFP)، وعلى هذا الأساس نستعين بإطار محاسبة النمو النيوكلاسيكي الذي أصبح يحظى بقبول واسع النطاق باعتباره الطريقة

الأكثر دقة لقياس مساهمة المدخلات الاقتصادية المختلفة،[1] وهو بمثابة المعيار الذهبي لتحليل الإنتاجية ومصادر النمو (حواس وزرواط، 2018).

تسعى هذه الدراسة لفهم أنماط النمو الاقتصادي المتباين بين كوريا والجزائر في الماضي عن طريق تحليل المحددات المباشرة لأداء النمو المقارن كخطوة أولى نحو تحديد ما يجب القيام به لخلق نمو اقتصادي سريع وعالي في الجزائر وجعله أكثر استدامة.

وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذه الورقة على النحو الآتي: يُظهر القسم الأول ملامح تطور الأداء الاقتصادي في كوريا والجزائر منذ السبعينيات وتقدم مسعاهما في اللحاق بركب البلدان المتقدمة، في حين يعرض القسم الثاني إطار محاسبة النمو وكيفية حساب مصادر النمو الاقتصادي. أما القسم الثالث يُدرج نتائج تقدير إطار محاسبة النمو وبعض الأفكار ذات الصلة، لتخلص الدراسة باستنتاجات ختامية.

1- النمو الاقتصادي واللحاق بالركب في كوريا والجزائر

كانت كوريا في خمسينيات القرن الماضي واحدة من أفقر بلدان العالم، لكن خلال الفترة ما بين 1970-2018 شهد دخل الفرد زيادة بنحو اثنا عشر ضعفا. في السبعينيات، كان مستوى نصيب الفرد من الدخل حوالي 3200 دولار أمريكي (بدلالة الأسعار الدولية لعام 2018 و معدلا بـــ PPP)، لكن بحلول عام 2018 بلغ مستوى دخل الفرد حوالي 40800 دولار واضعة نفسها ضمن قائمة البلدان ذات الدخل المرتفع و بمستوى دخل فرد أعلى من العديد من الاقتصاديات الناشئة، لكنها في المقابل أقل من العديد من الاقتصاديات المتقدمة كاليابان بدخل فرد يقدر بـــ 45000 دولار، ألمانيا (51000 دولار) أو حتى الولايات المتحدة (63000 دولار).مع ذلك، شهد الاقتصاد الكوري قفزة نوعية و لحاقا سريعا بركب الاقتصاديات المتقدمة، كما أن الفجوة بين كوريا و زعماء العالم

[1] تم تطوير هذا النهج من قبل Solow (1957) (حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987) وتوسيعه لاحقا من قبل Jorgensen et al. (2003,2005) بما أصبح يُعرف حاليا باسم "محاسبة النمو في عصر المعلومات Growth Accounting in Information Age".

كالولايات المتحدة و اليابان تضيق بسرعة. على سبيل المثال، ساهم النمو المستدام الذي حققته كوريا خلال هذه الفترة من تضييق فجوة دخل الفرد ولحاقا جد سريع مع الولايات المتحدة: حيث ارتفع مستوى دخل الفرد من حوالي 13 بالمئة من قيمته في الولايات المتحدة عام 1970 إلى أكثر من 64 بالمئة في عام 2018 (الشكل 1). وعلى هذا الأساس، يعتقد بعض الخبراء أنه بإمكان كوريا الحفاظ على هذا الزخم لفترة من الوقت والتي من شأنها أن تمكن كوريا من اللحاق بركب إيطاليا، إسبانيا وفرنسا بحلول عام 2030 (Wu and Park 2015, p.98).

الشكل رقم 1. دخل الفرد في الجزائر وكوريا كنسبة من دخل الفرد في الولايات المتحدة،1970-2018.

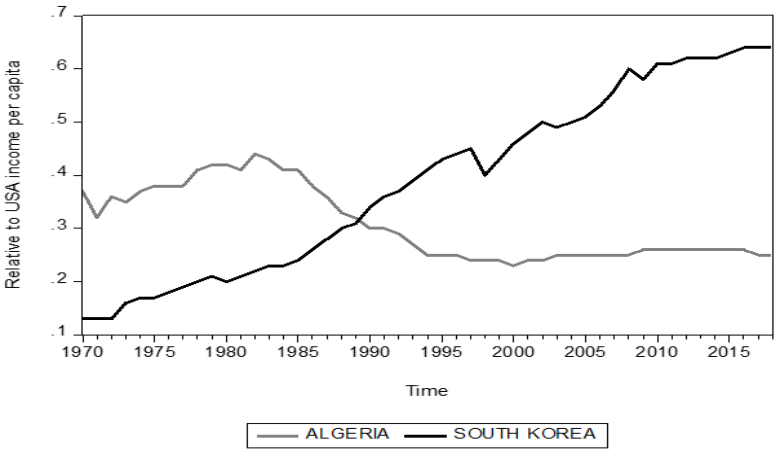

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019).

في الواقع، لم تظهر كوريا نموا هائلا ومستداما في أدائها الاقتصادي منذ السبعينيات فحسب بل أبانت أيضا عن قدرة كبيرة على التعافي من الأزمات (الشكل 2). فمن عام 1970 حتى عام 1979 نما الناتج الداخلي الخام (اختصارا GDP) في المتوسط بنسبة 8% سنويا، خلالها قامت كوريا بتنفيذ استراتيجية تصنيعية تستهدف تطوير الصناعات ذات

التكنولوجيا المنخفضة والصناعات الخفيفة. وبعد الصدمة البترولية لعام 1979، تعافى البلد بسرعة مع تسجيل نمو سنوي يقدر بـــ 8.8 بالمئة بين عامي 1981 و1997.خلال تلك الفترة، تحولت كوريا نحو دعم الصناعات الثقيلة الموجهة نحو سوق التصدير، كما أن البيئة المنفتحة على العالم والتركيز الوطني على الصناعات الثقيلة والصناعات ذات الكثافة التكنولوجية ساعد على زيادة الانتعاش الاقتصادي. لكن الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 تسببت في تسجيل معدلات نمو سلبية (−5.7%) في عام 1998. مرة أخرى، كانت كوريا قادرة على التعافي بسرعة (أكثر مما كان متوقعا) لكن هذه المرة شهد النمو تباطأ بمعدل سنوي قدره 5% إلى غاية الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مع تحقيق معدل نمو إيجابي متواضع عام 2009 وبزيادة تقدر بـــ 0.3% لـــ GDP مقارنة بالعام السابق (Kim 2020). في السنوات الأخيرة، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى ما دون مستوى 3 بالمئة منذ عام 2010 مع تسلق كوريا في سلم الدخل والذي يمكن اعتباره مؤشرا جيدا يعكس بلوغ الاقتصاد مرحلة النضج–فالاقتصاد ينمو بمعدلات متسارعة خلال مرحلة الانطلاق، ثم يبدأ في التباطؤ مع بلوغه مرحلة النضج. في الواقع، يمكن تفسير هذا النمط من تطور مستويات ومعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل عبر الزمن بدلالة نظرية "التقارب المشروط Conditional Convergence".[2] تنص هذه النظرية على أنه كلما انطلق بلد ما من مستوى دخل فرد منخفض بالنسبة لمستواه في الحالة المستقرة (حالة التوازن على المدى الطويل) كلما نما مستوى دخل الفرد المحتمل بشكل أسرع مقارنة بالبلد الذي ينطلق من مستوى دخل فرد ابتدائي أعلى. وبالتالي، كلما كان مستوى ناتج الفرد الابتدائي أدنى بالنسبة لحالته المستقرة، كلما كان النمو اللاحق مرتفعا (حواس Lee and Hong 2012 ; Cho 2015 , 2021).

[2] يُمكن إيجاد الأسس النظرية للتقارب المشروط بواسطة الصيغة الموسعة لنموذج النمو النيوكلاسيكي الذي تم اقتراحه من قبل Barro –i-Martin and Sala (2004) من بين آخرين.

الشكل رقم 2. معدلات نمو ومستويات دخل الفرد في كوريا، 1970-2018.

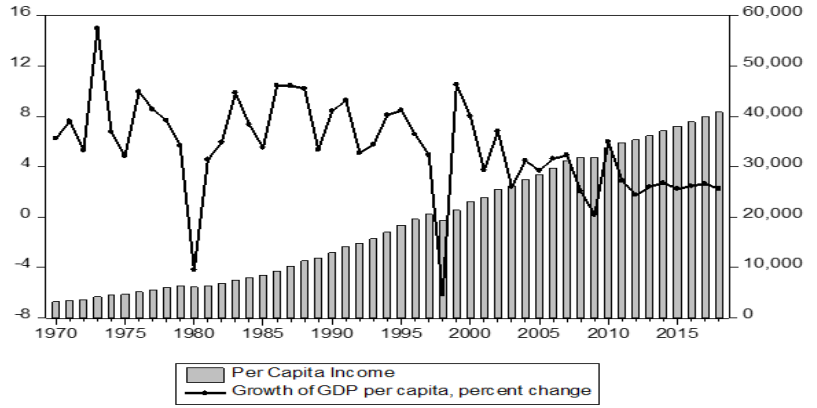

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019).

رغم هذا التحول نحو نمط نمو أبطأ منذ أواخر التسعينيات، لا تزال كوريا واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم وهذا يرجع أساسا إلى مؤهلات قطاع التصدير، التخصص العالي في القطاعات الكثيفة بالمعرفة الأساسية والدور النشط للحكومة في دعم الصناعة. ويعتبر الانتعاش الذي حققته كوريا على أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 الأسرع من بين البلدان OECD (Akan 2018 ,pp.100-102). حقيقة، كان البلد قادرا على التعافي بسرعة بفضل مزيج من السياسات المالية المناسبة والديناميكية القوية التي تميز قطاع التصدير المدعوم بانخفاض قيمة العملة الوطنية، كما قامت الحكومة بوضع حزم حوافز تستهدف الحفاظ على فرص العمل عبر خلق فرص عمل في القطاع العام وزيادة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترافق مع هذا النمو الاقتصادي المذهل تركيز جهود كوريا على استراتيجية التنمية القائمة على التصنيع باعتبارها وسيلة هامة للخروج من فخ الفقر، حيث تهدف هذه الاستراتيجية لتحويل توجيه الموارد (رأس المال، العمل والاستثمار) نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وزيادة العائدات من خلال زيادة الإنتاجية من أجل تعزيز النمو. في

هذا الإطار، تتطلب عملية التصنيع استهداف بعض الإجراءات في عدة مجالات: البنية التحتية، التعليم وإدارة الاقتصاد الكلي، وبعد ذلك التطوير العلمي والتكنولوجي والابتكار. على أرض الواقع، ساعدت الإجراءات المنسقة والرؤية الواضحة في إعطاء الأولوية للقدرة التنافسية الصناعية في الأسواق العالمية وتوليد زخم إيجابي لإنجاح مسعى اللحاق بالركب، و مؤخرا تسعى استراتيجية التنمية الوطنية الكورية للتحول إلى التصنيع الموجه للتنافسية العالمية ومن النمو المتوازن والمستدام إلى النمو الأخضر (Schwekendiek 2016 ; Akan 2018).

عمل مزيج نشط للسياسة الصناعية على تعزيز عملية تحول هيكل الإنتاج الكوري من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي خلال العقود الخمسة الماضية، حيث انخفضت حصة ناتج قطاع الزراعة من 29% في السبعينيات إلى 1.82% في عام 2018 (الشكل 03). من ناحية أخرى، ارتفعت حصة الصناعة من 26% من GDP في السبعينيات إلى 34% من GDP في عام 2018، لتصبح كوريا من أكثر البلدان الكثيفة تصنيعا في العالم (في البلدان المتقدمة، يستحوذ قطاع الصناعة في المتوسط على 20 بالمئة فقط من GDP). أما القطاع الذي استوعب أكبر حصة من الناتج فهو قطاع الخدمات الذي ارتفعت نسبة مساهمته في GDP من 44% في الخمسينيات إلى 55% في عام 2018، ويشير هذا النمط المتميز لإعادة توزيع الناتج الملاحظ في كوريا خلال هذه الفترة إلى عمق التغيير الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شهده البلد. بالنسبة لكوريا، شهد قطاع الخدمات توسعا كبيرا مقارنة بقطاع الصناعة رغم الأهمية الديناميكية لهذا الأخير بالنسبة للاقتصاد الكوري، وفي السنوات الأخيرة بدأ محرك النمو في كوريا يتحول بشكل ملفت صوب قطاع الخدمات وأصبح يعتمد أكثر على هذا القطاع لتعزيز المزيد من النمو في العقود القادمة، فهذا القطاع ليس قادرا على استيعاب المزيد من العمالة المهاجرة من القطاعات الأخرى فحسب، بل ودفع نمو الإنتاجية عن طريق التغيير الهيكلي داخل القطاع نفسه (Lee and Lee 2019 ,p.80 ; Yoo 2020,p.35).

على عكس ذلك شهدت الجزائر تجربة مختلفة تماما، حيث بدأت بمستوى دخل أعلى نسبيا بكثير في عام 1970 لكنها بعد ذلك تخلفت عن الركب وتراجع أداؤها الاقتصادي. وكما يُظهره الشكل 01 شهدت الجزائر في عقد السبعينيات لحاقا سريعا بركب الولايات المتحدة (رائد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي)بدلالة دخل الفرد (بمتوسط 37%) لكنها بعد ذلك عانت خسائر فادحة في السنوات اللاحقة و لم تتعافى منها بالكامل بعد، ونتيجة ذلك اتسعت فجوة الدخل بين الجزائر والولايات المتحدة وتخلفت أكثر للوراء بمرور الوقت (بمتوسط 25%)، ويُشير الشكل 01 بوضوح نجاح كوريا باللحاق بركب مستويات دخل الفرد في الجزائر بسرعة كبيرة وتجاوزها منذ عام 1989: في عام 1970، كان دخل الفرد في كوريا يُمثل 34 بالمئة فقط من دخل الفرد في الجزائر لكن بمرور 50 عاما أصبح دخل الفرد في كوريا أعلى مرتين من نظيره في الجزائر.

الشكل رقم 3. التوزيع القطاعي لـــ GDP في كوريا،1970-2018.

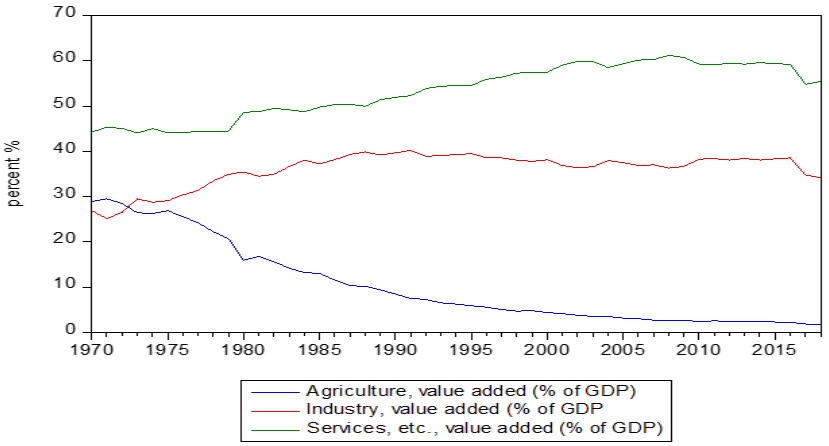

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019).

تخلف دخل الفرد في الجزائر كمقياس لمستوى المعيشة للوراء سببه الأداء الضعيف والمخيب للآمال للنمو الاقتصادي على مدار العقود الخمسة الماضية، حيث يُظهر الشكل

04 أن الجزائر سجلت نموا منخفضا جدا لدخل الفرد خلال الفترة 1970-2018 (1.35% في المتوسط) ما يعني تضاعف دخل الفرد كل 50 عاما، كما شهدت نموا اقتصاديا سلبيا في أغلب الفترات وأبانت عن نمط متقلب عال على المدى الطويل وأحيانا أقل من بلدان افريقيا جنوب الصحراء ذات الأداء الضعيف (كإثيوبيا ورواندا). يرتبط هذا النمط المتقلب للنمو الاقتصادي في الجزائر ارتباطا وثيقا بالخصائص المميزة للبلد لاسيما اعتماده الكبير على النفط، قاعدة اقتصادية ضعيفة ذات إنتاجية منخفضة، ارتفاع النمو السكاني، انخفاض معدلات العائد على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، تدني مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي، تخلف المؤسسات وآليات السوق وهيمنة الدولة (Bouras, 2008; Chemingui & El Said, 2006; Hill, 2009; Talahite, 2018).

الشكل رقم 4. معدلات نمو ومستويات دخل الفرد في الجزائر، 1970-2018.

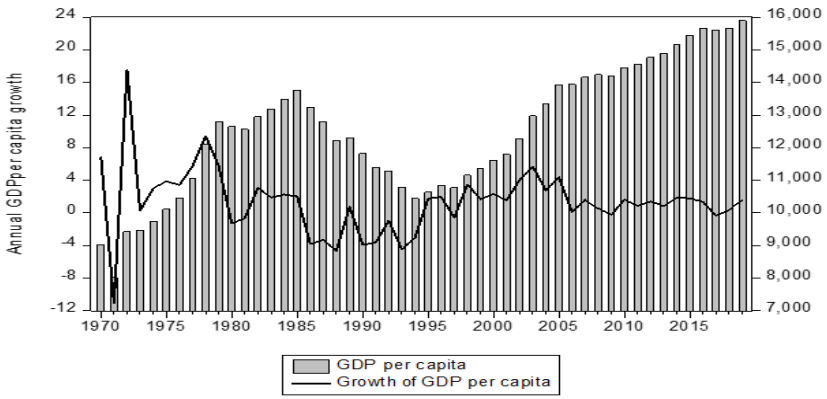

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019).

شهدت الجزائر أداء نمو جيد نسبيا في الستينيات والسبعينيات إلى غاية النصف الأول من الثمانينيات، ولعل السبب الرئيسي يكمن في بيئة خارجية مواتية في شكل ارتفاع أسعار الطاقة (النفط) آنذاك إلى جانب المكاسب المؤقتة لتبني استراتيجية التنمية المبنية على التصنيع ممثلة في تحسن المؤشرات الاجتماعية، انخفاض نسبة الأمية، زيادة متوسط

العمر المتوقع وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس (Chemingui and El Said 2007,p.339). لكن الوضع انعكس تماما منذ النصف الثاني من الثمانينيات والتسعينيات خلال فترة تراجع أسعار النفط الذي صاحبه انخفاض حاد في الاستثمارات والمدخرات المحلية والذي انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Haouas et al. 2021). مرة أخرى التاريخ يُعيد نفسه، استعادت الجزائر عافيتها بداية من العقد الأول للألفية الجديدة بفضل ارتفاع أسعار النفط والنتائج المتواضعة لبرامج الانتعاش الاقتصادي، لكن منذ عام 2014 شهدت أسعار الطاقة اضطرابات شديدة أدت لانخفاض إيرادات النفط التي أثرت بشكل قوي على الاستثمارات والمدخرات والمشاريع التنموية في البلاد.

الظاهر أن السبب الجوهري لضعف أداء الاقتصاد الجزائري اعتماده بشكل كبير على قطاع النفط والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، ويُمكن أن يُفسر هذا لماذا أصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية وغير قادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل مستدام. في فترات "ازدهار أسعار النفط Oil Boom" (فترة السبعينيات والعقد الأول من الألفية) قامت الدولة بتوسيع الإنفاق العام على برامج الاستثمار العام الذي يُمثل المكون الأساسي للناتج الوطني (الشكل 05) خصوصا لتمويل المشاريع الاجتماعية والبنى التحتية (كالطرق، البناء، الطاقة والاتصالات) بدلا من الاستثمار المنتج (التخصيص غير الكفء للموارد) ما يجعل قطاع السلع غير المتداولة أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف وانخفاض القدرة التنافسية للقطاع التجاري والصناعات، بالنظر للافتقار إلى الاستثمار الكافي والدعم المالي.[3] لذلك، عدم وجود مبادئ توجيهية مناسبة للاستثمار أدى في كثير من الأحيان إلى تقييم غير دقيق واختيار سيء للمشاريع العامة غير المنتجة والتي تسمى

[3] يرتبط حجم الموارد المالية بأسعار النفط التي استمرت في الارتفاع منذ عام 1999، وبلغت ذروتها المقدرة بـــ 140 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2008، ما وفر للجزائر الأموال الكافية لمتابعة سياستها للنمو عبر الإنفاق العام والسماح للبلاد بتكوين احتياطيات من النقد الأجنبي تقدر بـــ 200 مليار دولار أمريكي (أنظر Cherikh and Karagiannis ,2019).

أحيانا بـــ"الفيلة البيضاء White Elephants"، كل هذا يسبب انخفاضا في كفاءة و إنتاجية السياسة المالية في الجزائر (Slim and Zaki ,2016 ; Auzer ,2017 ; Chaibi et al. ,2019 ; Akacem et al., 2020). إضافة إلى ذلك، تضطر الحكومات نتيجة الضغط السياسي الذي تمارسه جماعات المصالح لتبني سياسات تجارية تقييدية كإحلال الواردات والإعانات وسياسات مالية غير ملائمة تؤدي كلها إلى تسريع سلوك الفساد حيث أن تحويل عائدات الموارد نحو الصناعات المحمية قد لا تكون شفافة بسبب النوعية المؤسساتية السيئة. وبشكل عام، يؤدي رفع الإنفاق العام لاختلالات في ميزانية الدولة، كما أن تقلب عائدات الموارد يجعل موازنة الميزانية احدى التحديات الرئيسية التي تواجهها الجزائر منذ الاستقلال (Henry 2006,p.69).

خلال فترات "تراجع أسعار النفط Oil Busts" (منتصف الثمانينيات ومنذ عام 2014) تدهورت موازين الاقتصاد الكلي بانخفاض معدلات النمو،[4] ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض حجم التبادل التجاري، وتضطر الحكومات للاقتراض والسقوط في المديونية من أجل تغطية العجز والحفاظ على مستويات الاستهلاك، وفي غضون ذلك تعمل الدولة على تخفيض حجم نفقاتها العامة عبر وقف المشاريع العمومية المرتبطة بتنويع الهياكل الأساسية أو التنويع الاقتصادي الذي يهدف لتوسيع مصادر الإيرادات في مواجهة تبعية عائدات النفط.[5] بدلالة مكونات GDP من ناحية الطلب، نلاحظ انخفاضا حادا لمساهمة الاستثمار خلال الفترات التي تلي أزمات النفط وزيادة حجم الاستهلاك النهائي والملاحظ أيضا التقلب الشديد لصافي التجارة الدولية الذي يتبع

[4] في عام 1986، العام الذي شهد انهيار أسعار النفط، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا صفريا وانخفض دخل الفرد بنسبة 2 بالمئة بالإضافة إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري للجزائر بنسبة 50 بالمئة. ومع انخفاض أسعار النفط في عام 1985، أدت الصدمة السلبية إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 15 بالمئة (Auty, 2003 ; Cherikh and Karagiannis ,2019.)

[5] حملت الشركات المملوكة للدولة على عاتقها تنفيذ هذه الاستثمارات العامة (تمثل ما يقرب من 92 في المائة من إجمالي الاستثمار)، لكنها في الغالب ما تتميز بعدم الكفاءة، قلة استغلال القدرات، سوء الإدارة والديون الثقيلة والفساد (Saad et al. ,2005).

نمط التقلبات الحاصلة في إيرادات النفط التي تُمثل الجزء المهمين في إجمالي عائدات التصدير. الأكيد أن السبب في كل هذا راجع لعدم وجود سياسة مالية مستدامة لتجنب عجز الميزانية .بمجرد انخفاض أسعار النفط وبالدرجة الأولى إلى سوء إدارة عائدات النفط (نوعية مؤسسية سيئة)، وانخفاض كفاءة رأس المال بسبب سوء التخصيص لأن البلد لا يتوفر على بيئة أعمال ملائمة ودعم مؤسسي للاستثمار وتنمية القطاع الخاص.

كما يحدث غالبًا في الاقتصاد الريعي النفطي، يؤدي انخفاض الأسعار في الغالب إلى خفض الميزانيات وزيادة أسعار بعض السلع وتقليل الواردات، وهو ما يشبه تقريبًا ما فعلته الدولة بعد الركود النفطي في عام 1986 الذي أدى إلى أعمال الشغب عام 1988. بعد انهيار أسعار النفط في عام 2014، تفاقمت التحديات بسبب عوامل أخرى كمستوى الفساد الشديد وغياب المساءلة. في الواقع، منذ عام 2014، تم كسر قدرة الحكومة للحفاظ على العقد الاجتماعي بسبب انخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى إجهاد المالية العامة للبلاد وخفض احتياطيات الجزائر من 178 مليار دولار عام 2014 إلى ما يقرب من 75 مليار دولار عام 2019. في عام 2018، بلغ عجز الموازنة 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (Zoubir 2020,p. xxxiv).

الشكل رقم 5. مكونات GDP في الجزائر، 1970-2018.

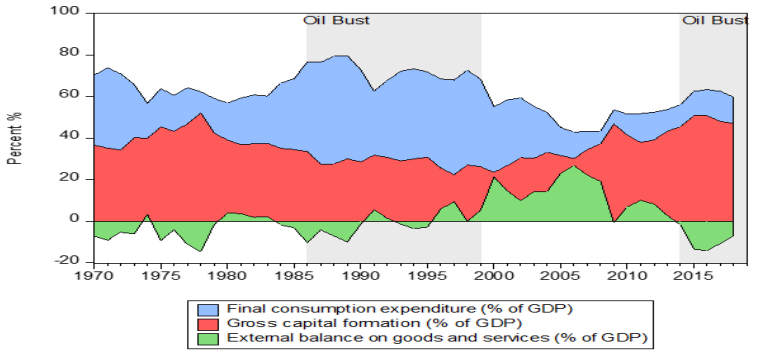

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019).

كان هناك فشل ذريع في تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات. نلاحظ من خلال الشكل 06 انخفاض حصة الزراعة من GDP من 13 إلى 7% منذ 1970 إلى غاية يومنا هذا، لكن الصناعة التحويلية بقيت عند مستوى حوالي 5% من GDP خلال نفس الفترة مع تسجيل انخفاض إجمالي مساهمة قطاع الصناعة إلى دون مستوى 36 بالمئة من GDP عام 2018. القطاع الوحيد الذي شهد توسعا (باستثناء قطاع المحروقات) هو قطاع الخدمات الذي يمثل في الوقت الراهن نسبة 46% من GDP، لكن هذا القطاع يتكون أساسا من خدمات منخفضة الإنتاجية كالقطاع العام، الفنادق، المطاعم والأشغال العمومية...إلخ. في المقابل، تهيمن المحروقات على إجمالي الصادرات بنحو 98% وما يقارب 50% من GDP و60% من الإيرادات الحكومية.... قد يُفسر فشل التنويع الاقتصادي الذي يرفع مستوى التعرض للصدمات الخارجية وانعكاسه السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته البلاد والتي أعقبت فترات تراجع النفط (بعد أحداث عام 1988 عاشت البلاد سنوات من الدمار والإرهاب وبعد حراك 2019 تعيش البلاد فترة انتقالية محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين).

الشكل رقم 6. التوزيع القطاعي لـــ GDP في الجزائر،1970-2018.

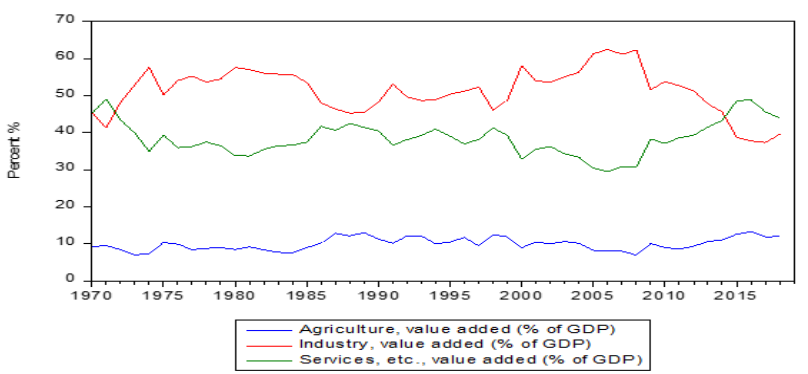

المصدر: بيانات مؤشر التنمية العالمية من البنك العالمي. (2019)

2- إطار محاسبة النمو الموسع

لوضع أداء النمو في الجزائر وكوريا في منظور مقارن، نستخدم إطار محاسبة النمو الموسع لتحليل العوامل المباشرة المسؤولة عن بروز فروق النمو بين الجزائر وكوريا خلال فترة الدراسة.

طرح Jorgensen et al (2003,pp.4-5; 2005 ,pp.23-27) نسخة مطورة لإطار محاسبة النمو تهدف لتفكيك النمو الاقتصادي في شكل مساهمة مدخلات رأس المال والعمالة ونمو كفاءة الإنتاج أو الإنتاجية الكلية للعوامل (اختصارا TFP). باستخدام دالة الإنتاج أدناه، يتم إنتاج المخرجات(Y) بواسطة حزمة من المدخلات(X) كخدمات رأس المال والعمالة، والجديد أن هذه الخدمات الرأسمالية يمكن تجزئتها إلى رأس مال من نوع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات(K_{ICT}) ورأس مال ليس من نوع تكنولوجيا الاتصال و المعلومات (K_{NICT})، أما خدمات العمل فهي مكونة من ساعات العمل (H)ونوعية العمل(L_Q). ويتم زيادة المدخل(X)بواسطة زيادة الإنتاجية الكلية للعوامل(A)من نوع حيادية Hicks:

$$Y = AX(K_{ICT}, K_{NICT}, H, L_Q) \qquad (1)$$

في ظل فرضية سوق المنافسة الكاملة أين يدفع الناتج الحدي أسعار كل مدخل وبتطبيق فرضية ثبات عوائد الحجم، يمكن تحويل المعادلة (1) إلى إطار محاسبة النمو التالية:

$$\Delta lnY = \Delta lnA + v_K \Delta lnK + v_L \Delta lnL \qquad (2)$$
$$= \Delta lnA + v_{ICT} \Delta lnK_{ICT} + v_{NICT} \Delta lnK_{NICT} + v_L \Delta lnH + v_L \Delta lnL_Q$$

حيث تشير(v) لمتوسط فترتين لحصص إجمالي دخل العوامل، و ($\Delta \ln \cdot$)أمام متغير ما يشير لمعدل نموه الحقيقي خلال تلك الفترة. ومع افتراض ثبات عوائد الحجم هذا يعني أن:

$$(v_K + v_L = 1 (v_K = v_{ICT} + v_{NICT}$$

تُشير المعادلة (2) ضمنيا أن نمو GDP يُمكن تقسيمه لثلاث مصادر رئيسية:

- مساهمة رأس المال الذي يتكون من مساهمة رأس المال من نوع ICT ورأس المال غير ICT:

$$v_K \Delta lnK = v_{ICT} \Delta lnK_{ICT} + v_{NICT} \Delta lnK_{NICT}$$

- مساهمة مدخل العمالة الذي يتكون من الساعات المشتغلة ونوعية العمل:

$$v_L \Delta lnL = v_L \Delta lnH + v_L \Delta lnL_Q$$

- ومساهمة نمو TFP: ΔlnA

يتم استخدام قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي لمجلس المؤتمر (اختصارا TED) وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (اختصارا WDI) للبنك العالمي وPenn-World، التي تسمح بتوفير البيانات الكاملة اللازمة لعملية تجزئة النمو لعينة كبيرة من الاقتصاديات خلال الفترة 1990-2018.

من جانب آخر، يتم استخدام ساعات العمل كمقياس لكمية العمل، ويُمكن حساب كمية العمل بحساب عدد العمال المتكافئين بدوام كامل والذي يُمكن تحويله لإجمالي ساعات العمل على افتراض أن المتكافئ بدوام كامل يعمل في المتوسط 2000 ساعة في السنة. أما مؤشر نوعية العمالة فيُعبّر عن مجموع حصص العمالة لجميع الفئات التعليمية مرجحا بإنتاجيتها لكل فئة ومقاسة بمعدلات الأجور النسبية (Barro and Lee 2015,p.130). يفترض أن رأس المال البشري له علاقة مباشرة مع عدد سنوات التمدرس كالآتي:

$$L_Q = e^{\theta(s)} \qquad (3)$$

في هذه المعادلة،($\theta(s)$) يقيس كفاءة وحدة عنصر العمل مع(s)تعبر عن عدد سنوات التعليم بدءا بفرد بدون أي تعليم. ومع افتراض أن ($\theta(s)$)خطية تُصبح:

$$L_Q = e^{\theta s}$$

(θ)يقيس متوسط العائد الحدي لسنة إضافية من التمدرس. في هذا الصدد، وجدت دراسة Barro and Lee (2013,p.5) أنه بعد التحكم في المحددات الآنية لرأس المال البشري والناتج، فإن معدل العائد المقدر لسنة إضافية للتمدرس يُساوي تقريبا تقديرات عائد Mincer الموجود في أدبيات اقتصاد العمل–يفترض أن($\theta = 10\%$) والذي يمثل المتوسط العالمي.

أخيرا، يُقاس نمو TFP على أنه "بواقي Solow" وفق الآتي:

$$\Delta lnA = \Delta lnY - v_K \Delta lnK - v_L \Delta lnL \qquad (4)$$

تمثل هذه المعادلة الطريقة التقليدية لحساب نمو TFP في محاسبة النمو، لكنها رغم ذلك لا تخلو من بعض أوجه القصور. لاحظ أن هذا الإطار يستند على العديد من الافتراضات المبسطة: فتقديرات TFP – والتي تُمثل "البواقي" غير الملاحظة – يُمكن أن تتضمن عناصر أخرى إلى جانب الإنتاجية كالموارد الطبيعية وعوامل دورات الأعمال، كما أن التمييز بين عوامل الإنتاج وزيادة التكنولوجيا (الإنتاجية) غالبا هي عملية معقدة وغامضة بالنظر إلى أن رأس المال والعمل والتكنولوجيا هي عناصر غير مستقلة عن بعضها البعض.

3– تحليل النتائج

يعرض الجدولان 01 و02 مصادر نموGDP في كوريا والجزائر خلال الفترة 1990–2018 متضمنة الفترات الفرعية 1990–2000، 2000–2010 و2010–2018.

الجدول 1. مصادر النمو الاقتصادي في كوريا، 1990–2018.

		1990-2000	2000-2010	2010-2018	1990-2018
GDP growth (%)		6.8	4.6	3.3	**4.9**
Sources of GDP growth (%)					
Capital Input	All	5.4	3.1	2.3	**3.6**
	ICT	1.0	0.7	0.4	**0.7**
	NICT	4.4	2.4	1.9	**2.9**
Labor Input	All	0.5	0.3	0.4	**0.4**
	Quality	0.2	0.2	0.1	**0.16**
	Hour	0.3	0.1	0.3	**0.23**

TFP		0.9	1.2	0.6	**0.9**
Structure of GDP growth (=100)					
Capital Input	All	79.41	67.4	69.7	**73.46**
	ICT	14.7	15.2	12.12	**14.28**
	NICT	64.7	52.17	57.57	**59.2**
Labor Input	All	7.35	6.52	12.12	**8.16**
	Quality	2.94	4.34	3.03	**3.26**
	Hour	4.41	2.17	9.09	**4.7**
TFP		13.24	26.95	18.18	**18.38**

المصدر: من إعداد الباحثان.

يُظهر تحليل تجزئة نمو الناتج أن النمو الاقتصادي الكوري استفاد من تحسينات الإنتاجية (أو نمو TFP) وتوسيع مدخلات رأس المال المادي والعمالة، ولعبت كل هذه العوامل دورا مهما (لكن بدرجات متفاوتة) على مدار العقود الثلاثة الماضية. وتُظهر نتائج محاسبة النمو في كوريا أن البلد حقق متوسط معدل نمو GDP يعادل 4.9 % سنويا خلال الفترة 1990-2018 ما يعني تضاعف مستوى GDP في كوريا مرتين خلال هذه الفترة، حيث مثلت مساهمة نمو رأس المال المادي حوالي 3.6 نقطة مئوية وبحصة 73.46% من نمو GDP وهي بذلك أكبر مصدر للنمو الاقتصادي في كوريا خلال هذه الفترة، ما يعني أنه منذ عام 1990 حققت كوريا نموا اقتصاديا سريعا بتكلفة جد عالية عبر التضحية بالاستهلاك الحالي إلى حدود أدنى وتعبئة الادخار (مصدر التراكم الرأسمالي) بمعدلات مرتفعة. لكن في المقابل، يُمثل نمو TFP أيضا مصدرا رئيسيا للنمو حيث يُساهم بحوالي 0.9 نقطة مئوية من النمو وبحصة تقدر بـــ 18.4% من نمو GDP، أما النسبة المتبقية تتشارك فيها القوى العاملة المتزايدة والاستثمار في رأس المال البشري (أنظر الجدول 01).

تؤكد نتائج محاسبة النمو أن النمو السريع الذي حققته كوريا (ولا زالت) خلال العقود القليلة الماضية يتوافق مع نمط النمو المتسارع الذي يُميز اقتصاديات اللحاق بالركب والذي يُؤكد على التحسينات في تراكم رأس المال المادي والإنتاجية كأهم مصدرين لاستدامة النمو الاقتصادي. تتفق نتائج هذه الدراسة أيضا مع توقعات نظريات النمو والدراسات التجريبية ذات الصلة التي تُؤكد على أهمية رأس المال المادي كمصدر

رئيسي لاستدامة معدلات نمو موجبة على المدى الطويل (أنظر على سبيل المثال: Krugman 1994 ; Young 1995 ; Erumben and Van Ark 2018 ;Vu 2020)، لكن على ما يبدو بدأت مساهمة رأس المال المادي في نمو كوريا بالانخفاض خصوصا في العقد الأخير لصالح نمو TFP (18 %) والقوى العاملة (12 %)، ويمكن أيضا ملاحظة اتجاه انخفاض مساهمة جميع عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في كوريا، حيث من الواضح أن رأس المال المادي، العمالة وTFP تنمو بمعدلات منخفضة (أنظر Woo and Park 2015,p.100). تتفق هذه النتيجة مع حجج Krugman (1994) (حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008) في حكمه على حتمية تباطؤ نمو اقتصاديات شرق آسيا في المستقبل بسبب ما سماه "الاعتماد المفرط Excessive Reliance" على تراكم رأس المال لأنه على المدى الطويل سيتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا ما يعني انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تنعدم في مرحلة لاحقة وبالتالي لا يمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في الإنتاجية (Ito 2021 ,p.132). ومع ذلك، يمكن لهذه النظرة التشاؤمية ألا تتحقق إذا ما تمكنت تلك الاقتصاديات عبور بعض عتبات التنمية بمعنى بدء الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة، فالاقتصاد الذي يمتلك نوعية جيدة من رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة سيحقق نموا مرتفعا لـــ TFP وبالتالي تحقيق النمو السريع ليس فقط في الفترة الانتقالية بل أيضا على المدى الطويل. لكن مع ذلك، لا يبدو أن TFP يستحوذ على حصة الأسد من النمو الاقتصادي في البلدان ذات التراكم المكثف لعوامل الإنتاج: فتجربة كوريا مثلا تشير (على غرار الاقتصاديات الآسيوية الناجحة) أن TFP لا تستحوذ على حصة كبيرة من النمو، بل يبدو أن استدامة نمو TFP يعتبر أمرا ضروريا لاقتصاد سوق ما للحفاظ على جاذبيته للمستثمرين الذين يقومون بتعبئة مدخلات العوامل بشكل مكثف لتحقيق النمو السريع. في الواقع، أشار Young (1995) أن معدلات نمو TFP الملاحظة في حالة بلدان النمور

الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ) شهدت وتيرة مماثلة للأداء التاريخي للعديد من بلدان OCED رغم أن معدلات نمو مدخلاتها من رأس المال والعمل كانت أعلى منها بكثير، وبالتالي لا يكمن سر نجاح الاقتصاديات الآسيوية الناجحة على غرار كوريا في تحقيق نمو عال لـــ TFP ولكن في استدامة نمو TFP مقبول (معقول) بغض النظر عن التعبئة المكثفة لعوامل الإنتاج على مدى فترات زمنية طويلة.

نلاحظ أيضا زيادة أهمية رأس المال من نوع ICT مع مرور الوقت لكنه لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، ما يعني أن كوريا لا تزال متخلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقارنة بالبلدان المتقدمة. إضافة إلى ذلك، تُسهم القوى العاملة بشكل ضعيف في النمو الاقتصادي الكوري ما بين عامي 1990 إلى 2018 نتيجة مواصلة انخفاض حجم ساعات العمل المشتغلة، والسبب في ذلك يرجع لانخفاض نسبة الخصوبة (انخفاض معدل النمو السكاني) وارتفاع عمر السكان البالغ سن العمل إلى جانب تحول نموذج النمو الجديد (الارتقاء في سلم سلسلة القيمة) بعيدا عن الصناعات التحويلية مكثفة العمالة التي تعتمد على المعروض الكبير من العمالة، لكن في المقابل نلاحظ تحسنا طفيفا في مساهمة نوعية عنصر العمل (أو رأس المال البشري) تدريجيا لكن يبدو أنها ضعيفة (Cho and Kwon 2018,p.166).

بالنسبة للجزائر، تُظهر نتائج الجدول رقم 02 نمو GDP.بمتوسط معدل سنوي متواضع يُقدر بـــ 2.7 % خلال الفترة 1990-2018 أي يتضاعف مستوى GDP الجزائر كل 25 سنة تقريبا. وكما هو متوقع، هيمنت مساهمة عنصر العمالة على أداء النمو بنحو 2 نقطة مئوية أي بحصة 76 بالمئة من نمو GDP خلال نفس الفترة، تليها مساهمة تراكم رأس المال المادي بما يُعادل 1.88 نقطة مئوية وبحصة 69 بالمئة من نمو GDP.وعلى عكس ذلك تماما، يسهم TFP السلبي في خفض نمو GDP بـــمعدل -1.16 نقطة مئوية أي بنحو 42% من نمو GDP وهو السبب الرئيسي لتسجيل الجزائر أداءً متواضعا في النمو الاقتصادي مقارنة بكوريا.

جدول 2. مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، 1990-2018.

		1990-2000	**2000-2010**	**2010-2018**	**1990-2018**
GDP growth (%)		1.28	3.89	2.97	**2.71**
Sources of GDP growth (%)					
Capital Input	All	0.78	2.04	2.83	**1.88**
	ICT	0.37	0.72	0.84	**0.64**
	NICT	0.45	1.32	1.99	**1.24**
Labor Input	All	1.94	2.8	1.26	**2.00**
	Quality	0.52	0.58	0.5	**0.53**
	Hour	1.42	2.22	0.76	**1.46**
TFP		-1.44	-0.95	-1.12	**-1.16**
Structure of GDP growth (=100)					
Capital Input	All	60.93	52.44	95.28	**69.37**
	ICT	28.9	18.5	28.28	**23.61**
	NICT	32.03	33.94	67.00	**45.76**
Labor Input	All	151.56	71.97	42.42	**73.73**
	Quality	40.62	14.91	16.83	**19.53**
	Hour	110.94	57.06	25.59	**53.88**
TFP		-112.5	-24.41	-37.7	**-42.8**

المصدر: من إعداد الباحثان.

تعكس الأرقام المبينة في الجدول خلال الفترات الفرعية، التقلبات الكبيرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري. على سبيل المثال، ترافق زيادة معدلات النمو خلال الفترة ما بعد 2000 زيادة نسبة مساهمة تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي بمتوسط معدل 2.4 بالمئة بعد أن كان 0.7 بالمئة خلال فترة التسعينات وتناقص مساهمة نمو العمالة من 2.8 نقطة مئوية إلى 1.6 نقطة مئوية ويُصبح بذلك المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي منذ عام 2000، ويرجع ذلك أساسا لزيادة حجم الادخار والاستثمار بفضل البيئة الخارجية المواتية (ارتفاع إيرادات النفط) والبيئة الداخلية بتطبيق برامج الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية الكبيرة. ونلاحظ أيضا زيادة أهمية رأس المال من نوع ICT في تحقيق النمو حيث يُساهم بنحو 23 بالمئة من إجمالي النمو.

إحدى سمات النمو الاقتصادي الضعيف هو التأثير البطيء والضعيف لمساهمة رأس المال مقارنة بمساهمة زيادة القوى العاملة، والأكيد أيضا أن ضعف أداء النمو الاقتصادي في الجزائر منذ التسعينيات يكمن في تسجيله معدلات نمو سلبية في الإنتاجية ما جعل تعبئة مدخلات العمالة وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. ورغم أهمية زيادة القوى العاملة كمصدر للنمو الاقتصادي، إلا أن زيادة مستوى الناتج يرتبط عكسيا بزيادة نمو العمالة وإيجابيا بمعدل نمو TFP ونمو مخزون رأس المال. لاحظ أن معدل نمو GDP في الجزائر يُشكل نصف نمو القوى العاملة ما يعني انخفاض مستوى GDP للبلد، وفي ظل نقص إمكانيات الإنتاج لا يُمكن ضمان الاستخدام الكامل لعنصر العمل والنتيجة الحتمية "حدوث بطالة". إضافة إلى ذلك، مع تنفيذ برامج التعديل الهيكلي تم تقليل حصة الاستثمارات العامة في إجمالي الاستثمار خاصة في الأنشطة غير المنتجة وتقليص تمويل المشاريع الاستثمارية العامة نتيجة لانخفاض عائدات النفط ونقص مصادر التمويل بوجود نظام بنكي متخلف وبنية تحتية غير ملائمة، والأهم من ذلك زيادة عدم اليقين المصاحب لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته البلاد بما يُعرف بـــ "العشرية السوداء". وعلى الرغم من تحسن بيئة الأعمال مطلع الألفية الجديدة وزيادة حجم الاستثمارات إلاّ أنّ أداء النمو الاقتصادي تحسن بشكل متواضع والسبب في ذلك مرة أخرى تحقيق مكاسب كفاءة ضعيفة (نمو TFP سلبي) بسبب تأثير الأزمات وزيادة الجمود الهيكلي في الأسواق الذي يُؤدي إلى سوء تخصيص الموارد نحو القطاعات الأقل إنتاجية. لابد من الإشارة أيضا أن رغم المساهمة الجيدة نسبيا لنوعية العمل مقاسا بسنوات التمدرس، إلا أن زيادة توسع قطاع التعليم لا يُسبب ارتفاعا في الإنتاجية وتسريعا للنمو الاقتصادي في الجزائر ولعل السبب في ذلك أن هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار جودة التعليم المتدني لخريجي المؤسسات التعليمية الجزائرية غير المجهزين بشكل جيد بالمهارات الحديثة، إضافة لتشوه هيكل الحوافز المرتبط بالتوظيف في القطاع العام.

خاتمة

قامت هذه الورقة بفحص مقارن لمصادر النمو الاقتصادي التي شهدتها كوريا والجزائر خلال الفترة 1990–2018 باستخدام طريقة محاسبة النمو الموسعة كأفضل طريقة لاكتشاف القنوات (تراكم العوامل مقابل إنتاجية العوامل) التي تؤثر من خلالها المحددات المختلفة على النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت توفر معلومات قيمة بالتنسيق مع أشكال التحليل الأخرى كدراسات الحالة المعمقة والنمذجة الاقتصادية من أجل تكوين فهم أفضل لعملية النمو من منظور مقارن عبر البلدان.

تشير نتائج الدراسة أن كوريا تمكنت من تحقيق معدلات نمو سريعة وعالية مقارنة بالجزائر واستطاعت اللحاق بركب البلدان المتقدمة بدلالة تضييق فجوة الدخل لأنها استطاعت دمج مساهمة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج والتحسينات في التكنولوجيا (TFP) وتدعيم عملية تراكم رأس المال ضمن "توليفة حميدة" نجحت من خلالها في مسعى اللحاق بالركب. على عكس الجزائر التي تتبع نمط البلدان ذات الأداء الاقتصادي الضعيف أين يُشكل فيها مدخل العمالة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، مع تسجيل أداء متخلف لـــ TFP نتيجة سوء تخصيص الموارد وعدم فعالية رأس المال (المادي والبشري) اللذان يُمثلان المثبطين الأساسيين لعملية اللحاق بالركب الناجح.

الأكيد أن الأداء الاقتصادي الناجح لكوريا كان ممكنا بسبب وجود أطر سليمة للسياسات الحكومية، نوعية مؤسسية جيدة ومشاركة فعالة في الصناعة. فالحكومة تحدد أهداف التنمية وتوجه بوضوح إلى أين يجب أن يتحرك الاقتصاد، كما أن أهداف التنمية واتجاهات السياسة الرئيسية تغيرت وفقا لمراحل التنمية والتغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية المحلية والدولية، وهي دروس ينبغي على الجزائر الاستفادة منها في مسعاها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وبشكل مستدام.

المراجع البيليوغرافية

حواس، أم.، و **زرواط ف.ا.**، (**2018**). *مقدمة في النمو الاقتصادي*. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

حواس أم.، (**2021**). *نماذج النمو الاقتصادي*. منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

Akacem M., Miller D., & **Faulkner J., (2020).** *Oil, Institutions and Sustainability in MENA: A Radical Approach through the Empowerment of Citizens*. Berlin: Springer.

Akan T., (2018). "*The Complementary Roots of Growth and Development Comparative Analysis of the United States, South Korea, and Turkey*. UK : Palgrave Macmillan.

Auty R., (2003). Third time lucky for Algeria? Integrating an industrializing oil-rich country into the global economy. *Resources Policy*, 29 (1-2), pp.37–47.

Auzer K., (2017). *Institutional Design and Capacity to Enhance Effective Governance of Oil and Gas Wealth: The Case of Kurdistan Region*. Berlin : Springer.

Bouras D., (2008). Les contraintes d'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation : Crise du modèle de transition et prégnance des intérêts des acteurs. In Chenntouf, T. *(Ed). L'Algérie face à la mondialisation* (pp.1-28). Dakar : CODESRIA.

Barro R., and **Lee J., (2013).** A new data Set of educational attainment in the World, 1950-2010*, Journal of Development economics,* Vol .104, pp.184-198.

Barro R. and **Lee J., (2015).** *Education Matters: Global Schooling Gains from the 19th to the 21st Century.* Oxford: Oxford University Press.

Barro R., and **Sala-I-Martin X., (2004).** *Economic Growth*, 2nd Ed, Cambridge, MA: McGraw-Hill.

Chemingui M. and **El Said. (2007).** Algeria's Macroeconomic Performances from 1962 to 2000. **In Nugent, J. (Eds).** *Explaining Growth in the Middle East".* Amsterdam: Elsevier, pp.335-358.

Cherikh M., and **Karagiannis N., (2019).** Towards an alternative economic development framework for Algeria: The challenge of the

developmental state approach. *International Journal of Development Issues*, 18 (3), pp.334-352.

Chibi A., Chekouri S., & **Benbouziane M. (2019).** The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity over the Business Cycle: An Empirical Investigation in the Case of Algeria. *Review of Middle East Economics and Finance*, *15*(3), pp.1-23.

Cho D. (2015).*Growth, Crisis and the Korean Economy*. NY: Routledge.

Cho D. and Kwon K., (2018). Declining Potential Growth in Korea.**In Cohen-Setton J.,** & **al., (Eds).***Sustaining economic growth in Asia*. Washington : Peterson Institute for International Economics, pp.165-180.

Dietrich A., (2012). Does growth cause structural change، or is it the other way around? A dynamic panel data analysis for seven OECD countries. *Empirical Economics* 43(3), pp.915-944.

Erumben A., and **Van Ark B., (2018).** Productivity in the global economy. In Das, D. (Ed). *Productivity Dynamics in Emerging and Industrialized Countries"*. NY: Routledge, pp.58-80.

Feenstra R. Inklaar R., and **Timmer M., (2015).**The Next Generation of the Penn World Table". *American Economic Review* 105(10), pp.3150–82.

Fogel R. W., (2011). The Impact of the Asian Miracle on the Theory of Economic Growth, in Costa, D. L. and Lamoreaux, N. R. (Eds), *Understanding Long- Run Economic Growth: Geography, Institutions, and the Knowledge Economy,* The University of Chicago Press, pp.313-54.

Ito, A. (2021). Innovating Asia: growth pattern changes in post-middle income economies. In Goto K., & al., (eds). *The Asian economy : contemporary issues and challenges*. NY: Routledge, pp.129-145.

Jorgenson D.Ho, M. and **Stiroh K., (2003).** Projecting productivity growth: lessons from the US growth resurgence. *Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review* 87(3), pp.1-13.

Jorgenson D., Ho M., and **Stiroh K., (2005).***Information technology and the American growth resurgence,* Cambridge: MIT Press.

Jorgenson D., & **al., (2016**).*The World Economy: Growth or Stagnation?* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Haouas A., Ochi A., and **Labidi M., (2021)** Sources of Algeria's Economic Growth, 1979-2019: An Augmented Growth Accounting

Framework and Growth Regression Method', *Regional Science Policy and Practice*, Vol.13 (03), pp.1-19.

Henry C., (2006). Algeria's agonies: oil rent effects in a bunker state. *The Journal of North African Studies***,** Vol.9 (2), pp.68-81.

Hill J., (2009). *Identity in Algerian politics: the legacy of colonial rule*. Colorado: Lynne Rienner Publishers.

Kim K., (2020). *The Korean Developmental State***,** UK: Palgrave Macmillan.

Krugman P., (1994). The myth of Asia's miracle". *Foreign Affairs*, Vol.*73*, pp. 62–78.

Lee Y., and **Lee R., (2019).** *The Korean economy: from growth to maturity*. NY: Routledge.

Lee J., and **Hong K., (2012).** Economic Growth in Asia: Determinants and Prospects. *Japan and the World Economy* 24(2), pp.101–113.

Lin J., (2012). *New structural economics: A framework for rethinking development and policy*. Washington, DC: World Bank.

Oh I. and **Jun H., (2016).**Economic miracle: from post-war reconstruction to post-crisis affluence. In Seth, M. (Ed). *Routledge handbook of modern Korean history.* NY: Routledge, pp.295-313.

Saad M., Meliani H., Benosman M. (2004) .The Tortuous and Uncompleted

Privatisation Process in Algeria'. In Majumdar, M. and Saad M. (Eds).*Transition and Development in Algeria: Economic, Social, and Cultural Challenges .UK:* Intellect TM, pp. 17-28.

Schwekendiek D., (2016). *South Korea: a socioeconomic overview from the past to the present*. London: Transaction Publishers.

Solow R., (1957). Technical change and the aggregate production function. *Review of Economics and Statistics*, Vol.*39* (3), pp. 312–320.

Talahite F., (2016). Désindustrialisation et industrialisation en Algérie. Le rocher de Sisyphe, *Outre-Terre* ,2 (2), pp.130-151.

Vu K., (2020). Sources of growth in the world economy: a comparison of G7 and E7 economies. In Fraumeni, B. (Eds). *Measuring Economic Growth and Productivity*. Amsterdam: Elsevier, pp.55-74.

Woo C., and **Park J., (2015) .**The Korean Economy: Structural Changes and Challenges. In Chu, Y. (Ed.). *Lost Decades in Growth Performance*. UK: Palgrave Macmillan, pp.97-112.

Yoo J., (2020). *What Made Korea's Rapid Growth Possible?* NY: Routledge.
Young A., (1995). The tyranny of numbers: Confronting the statistical realities of the East Asian growth experience. *Quarterly Journal of Economics*, Vol.110 (3), pp.641–680.
Zoubir Y., (2020). The making of a new republic? In Zoubir, Y. (Ed).*The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations*.London : Routledge, pp.xxiii-xl.